مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (١) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (١) ٢٠٢٠

دراسة العلاقة بين الشمول المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية باستخدام الارتباط القانوني

د. سمير شرف*

وجد رفيق الصائغ**

(تاريخ الإيداع ١٢ / ٩ / ٢٠١٩. قُبِل للنشر في ٥ / ٢/ ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يؤدي النظام المالي دوراً مهماً في اقتصاديات الدول؛ نظراً لتداخله وترابطه مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي. بالتالي فإن وجود نظام مالي يعمل بشكل كفء وفعّال يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي، ويعزز الاستثمار والنمو. لكي يوجد نظام مالي متطور يجب أن يقوم هذا النظام المالي على قاعدة شعبية واسعة، أي "الشمول المالي" (Financial Inclusion).؛ فوصول خدمات النظام المالي إلى أكبر شريحة من المواطنين (الشمول المالي) له علاقة مباشرة بتقدم وتطور النظام المالي وبالتالي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الجزئية والكلية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص)، كون قطاع المال من أهم القطاعات الاقتصادية السورية، وأكثرها تعبئة للموارد الضرورية لإعادة الإعمار، وبين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالهيكل العام للاقتصاد السوري (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار). باستخدام تحليل الارتباط القانوني.

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وجود علاقات تبادلية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة ومؤشرات الشمول المالي. حيث تبين وجود أثر معنوي للمتغيرات الخاصة بالشمول المالي على المتغيرات الكلية في سورية. فزيادة ودائع وائتمان القطاع الخاص وفتح فروع مصرفية يؤدي الى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي المدروسة بشكل عام. من ناحية أخرى، تبين وجود أثر معنوي للمتغيرات الكلية المدروسة على المتغيرات الخاصة بالشمول المالي في سورية، يعني أن التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي سيؤدي إلى زيادة في الشمول المالي في شكل ودائع وائتمان وانتشار مصرفي.

الكلمات المفتاحية:

- **الشمول المالي:** الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص.
- **المتغيرات الاقتصادية الكلية:** الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، إجمالي الاستثمار.

.

* أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

** طالب دكتوراه في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (1) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (1) 2020

Study the Relationship between Financial Inclusion and Some Macroeconomic Variables in Syria Using the Canonical Correlation

Dr: Samir Sharaf*
Waged Rafik Alsaeygh**

(Received 12 / 9 / 2019 . Accepted 5 / 2 / 2020)

□ ABSTRACT □

The financial system plays an important role in the economies of countries, Because of its overlap and interdependence with many variables of economic activity. Thus, an efficient financial system enhances economic and financial stability, and promotes investment and growth.

For an advanced financial system, This financial system must be based on a broad popular base, this means "financial inclusion", So the access of financial services to the largest segment of citizens (financial inclusion) is directly related to the progress and development of the financial system and thus economic and social development at the micro and macro levels. This research aims to examine the relationship between financial inclusion (demographic Banking penetration, domestic credit to private sector, private sector deposits). Because the financial sector is one of the most important sectors of the Syrian economy, and the most mobilizing resources necessary for reconstruction, And some of the macroeconomic variables of the general structure of the Syrian economy (GDP, per capita income, and total investment). By using legal correlation analysis.

This research found reciprocal relationships between studied macroeconomic variables and financial inclusion. There is an evidence, which has a statistically significant effect of the financial inclusion over macroeconomic variables, so the increasing in domestic credit to private sector, private sector deposits and opining bank branches leads to improving the studied macroeconomic indicators generally. on the other hand, there is an evidence which has a statistically significant effect of the macroeconomic variables over financial inclusion, this means the improvement of macroeconomic indicators will increases in financial inclusion in the form of deposits and credit and banking penetration.

KEYWORDS:

Financial Inclusion: Demographic Banking Penetration, Domestic Credit to Private Sector, Private Sector Deposits.

Macroeconomic variables: GDP, Per Capita Income, Total Investmen

*Lecturer in the Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University.
**Master's student in the Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University. Email: waged.alsaeygh@gmail.com

المقـدمة

يؤدي النظام المالي دوراً كبيراً في حشد وتعبئة الموارد المالية وتخصيصها، عن طريق توفير المؤسسات والأدوات القادرة على تجميع المدخرات ورؤوس الأموال للمشاريع الاقتصادية. وفي هذا السياق يؤكد عدد كبير من الباحثين على أنه للوصول إلى نظام اقتصادي متطور لابد من توفر نظام مالي متطور، وإن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تكمن في كفاءة استخدام الأولى للموارد المتاحة والذي يعود بالدرجة الأولى لوجود نظام مالي وأسواق مالية متطورة (Garcia; Liu, 1999). لكي يوجد نظام مالي متطور يجب أن يقوم هذا النظام المالي على قاعدة شعبية واسعة، أي "الشمول المالي" (Ene; Inemesit, 2015). حيث حاول العديد من الباحثين دراسة العقبات أو العوامل التي تؤثر على التنمية المالية بشكل عام، والشمول المالي بشكل خاص. وسلطت الدراسات الضوء على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ فانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتوزيع غير العادل للدخل / الثروة، ارتفاع أعداد الفقراء، ارتفاع معدلات البطالة، استقرار الاقتصاد الكلي جميعها عوامل تعيق الشمول المالي، وبالتالي تطوير القطاع المالي وهدفه في خدمة التنمية الاقتصادية (Jha *et al.*, 2014).

برغم أهمية الشمول المالي إلا أنه لم يحظَ بالاهتمام الكافي من الباحثين في الدول العربية بشكل خاص، والتي تعاني من ندرة الدراسات التي تتناول الشمول المالي والمتغيرات الكلية الاقتصادية المؤثرة في الشمول المالي. لذلك جاء هذا البحث ليتناول واقع الشمول المالي في الجمهورية العربية السورية، والبحث في الأثر المتبادل بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار) والشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص). على اعتبار أن النظام المالي لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة منه في حال غياب القاعدة الشعبية الواسعة ومشاركة معظم أفراد المجتمع الأمر الذي يسهم في حشد المدخرات غير المعبئة في الاقتصاد، والتي تسهم في توجيهها إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أولاً: الدراسات العربية

١-دراسة (أبودية، ٢٠١٦) بعنوان: "دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أهمية مؤشرات الاشتمال المالي في فلسطين وأثرها في التنمية الاقتصادية خلال المدَّة من ١٩٩٥-٢٠١٤. جُمِعت البيانات من التقارير السنوية الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية. لتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج القياسي لبناء نماذج انحدار خطي لقياس أثر متغيرات الشمول المالي في الجهاز المصرفي على متغير النمو الاقتصادي الفلسطيني بطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS). حيث أُضيفت متغيرات ودائع الجمهور، التسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد العمال وأخيراً متغير الأوضاع السياسية. أما متغير النمو الاقتصادي فجرى قياسه بمتغير الناتج المحلي الإجمالي. بينت نتائج الدراسة تحسناً جيداً بمؤشرات الشمول المالي، نذكر منها ازدياد عدد الفروع المصرفية بمقدار ١١٤اً فرع عن سنة ٢٠١٠. كذلك بطاقات الصراف الآلي ازدادت بقدر كبير كما زاد استخدامها، حيث وصلت نهاية العام 2014 إلى 163074 بطاقة ATM ، ومنسوبة إلى الكثافة السكانية فإنها تساوي 5949 بطاقة لكل مائة ألف فرد بالغ. أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية بين متغير ودائع الجمهور وحجم الائتمان المباشر مع حجم الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة حجم ودائع الجمهور بمقدار (100%) سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣١%. بينما لا توجد علاقة معنوية بين متغير الوضع السياسي وحجم الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١-دراسة (Sahu, 2013) بعنوان: Commercial Banks, Financial Inclusion and Economic Growth in India (المصارف التجارية، الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الهند)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في حالة الشمول المالي في الولايات الهندية. ودراسة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي. بغرض جمع البيانات الخاصة بالدراسة جرى الاعتماد على " تقرير لجنة الشمول المالي الهندية لعام ٢٠٠٨" والتقارير الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي الهندي. جرى قياس الشمول المالي باستخدام ثلاثة أبعاد هي: الانتشار المصرفي (Banking penetration) وجرى قياسه بنسبة عدد السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية من المجموع العام للسكان. سهولة الخدمات المصرفية (Availability of banking services) وجرى قياسه بعدد الفروع المصرفية لكل ١٠٠٠ نسمة. الاستخدام (Usage) وجرى قياسه بحجم الائتمان والودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. واستخدمت الدراسة نموذج تحليل الانحدار لتحليل بيانات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن ٧٢.٢% من الأسر المزارعة الهندية محرومة من الخدمات المصرفية. وأن مؤشر الشمول المالي لجميع الولايات الهندية كان ذا مستوى متدنٍ وفق المعايير الدولية للشمول المالي، بينما كان مؤشرا ولايتي شانديغار ودلهي (Chandigarh and Delhi) فقط على درجة متوسطة وفق المعايير الدولية. وبينت النتائج أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابياً مع الشمول المالي، حيث إن ٣٤% من التغير في مؤشر الشمول المالي يفسر التغيير في نصيب الفرد من صافي الناتج المحلي للدولة، فزيادة الشمول المالي بمقدار ٠.١١٩ يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة واحدة. وأوصت الدراسة بضرورة تثقيف السكان مالياً من أجل تحقيق الشمول المالي كهدف لتحقيق الاستقرار المالي.

٢-دراسة (Lenka; Bairwa1, 2016) بعنوان: Does financial inclusion affect monetary policy in SAARC countries? (هل يؤثر الشمول المالي على السياسة النقدية لبلدان منظمة سارك[١] اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؟).

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الشمول المالي على السياسة النقدية لدول منظمة (SAARC) والتي تضم مجموعة من دول جنوب شرق أسيا، هي أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف نيبال، باكستان، وسريلانكا خلال المدَّة من ٢٠٠٤-٢٠١٣. لتحقيق هدف الدراسة تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة من الإحصاءات المالية الدولية نذكر منها صندوق النقد الدولي وبيانات البنك الدولي. وجرى قياس مؤشر الشمول المالي بثلاثة أبعاد هي: عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع، عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ، القروض الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والودائع المودعة من قبل القطاع الخاص في المصارف التجارية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وجرى قياس السياسة النقدية بمعدل التضخم وبررت الدراسة هذا الاختيار بأن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار. وتم إدخال متغيرات ضابطة وهي معدل الفائدة على القروض المصرفية التجارية وسعر الصرف الأجنبي الخاص لكل دولة. وتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model، نموذج التأثيرات

[١] تأسس الاتحاد في أول قمة له في دكا في بنغلادش في عام ١٩٨٥. وأهم أهدافه تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل اهتماماته البيئة والزراعة والاتصالات ومحاربة تجارة المخدرات وتعاطيها، السياحة والنقل والصحة والسكان والعلوم والتقنية والتعليم والثقافة والمرأة.

العشوائية (Random Effect Model) واختبار هوسمان Hausman لاستخراج أفضل نموذج بين النموذجين. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والتضخم، حيث إن زيادة الشمول المالي بقدار ١% يقلل من مستوى التضخم بمقدار (٠.٠١٥%). ووجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة على الإقراض والتضخم، حيث إن زيادة سعر الفائدة بقدار ١% يقلل من مستوى التضخم بنسبة ٠١١٤%). بينما زيادة سعر الصرف بمقدار ١% يقلل من مستوى التضخم بمقدار (٠.٠١٤%).

التعقيب على الدراسات السابقة

يعد الشمول المالي من الموضوعات الحديثة في حقل التنمية المالية التي لاتزال تُثار حولها النقاشات بدءاً من مفهومه، مروراً بأهميته، ومخرجاته على المستوى الجزئي والكلي، وليس انتهاءً بطرق قياسه. ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة نجد أن بعضها حاولت البحث في أثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أبرز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع في الجمهورية العربية السورية، خاصةً الانتشار المصرفي الديموغرافي والتي تعد من أول الدراسات التي تلقي الضوء على هذا المؤشر، أيضاً أنها تبحث في الأثر المتبادل في الاتجاهين بين الشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص)، وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار).

مشكلة البحث:

شهد النظام المالي السوري سلسلة إصلاحات جدية لامست مختلف بنية النظام المالي. حيث سُمح بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية، بموجب القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١. ولكن رغم هذه الإصلاحات الهامة وتطور النظام المالي إلا أنه فشل في تحقيق الشمولية وفي توفير الخدمات المالية لنسبة كبيرة من المجتمع السوري. حيث حصلت الجمهورية العربية السورية على المرتبة ١٣٨ من أصل ١٧٦ بلداً وفقاً للمعايير الدولية لمؤشر الشمول المالي خلال عام ٢٠١٠ (Pearce, 2011). وبالتالي تكمن مشكلة البحث في معرفة فيما إذا كان هناك علاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار) وبين المتغيرات الخاصة بالشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص).

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

– ما هي العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار) و الشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص) في الجمهورية العربية السورية؟

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث: تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث من أهمية النظام المالي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. ومن حداثة موضوع الدراسة "الشمول المالي"، ويستفاد منه في البحث العلمي ومرجعية لطلاب الدراسات العليا. وتكمن الأهمية العملية لهذا البحث من كونه يلقي الضوء على موضوع الشمول المالي في الجمهورية العربية السورية، وفي أنه يقوم بالتحديد الدقيق لتأثير كل عنصر من عناصر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار) على الشمول المالي السوري، كما يحدد تأثير كل عنصر من عناصر

الشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص) في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما يستفاد منه في الجهات صاحبة القرار الحكومي وخاصة الحكومة الإلكترونية.

أهداف البحث:

- التعريف بماهية الشمول المالي ومؤشراته.
- نمذجة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار) في سورية ومؤشرات الشمول المالي.

فرضيات البحث:

- لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار) وبين مؤشرات الشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص) في سورية.

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو منهج وصفي تحليلي، إذ جرى الاعتماد على الكتب والبحوث المتخصصة والدراسات حول الشمول المالي؛ حيث قام الباحث بالحصول على المعلومات والبيانات الأولية من مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء في سورية؛ ثم نمذجة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعناصر الشمول المالي باستخدام الارتباط القانوني لتحقيق أهداف البحث واختبار صحة فرضية البحث. استُخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Science المعروف اختصاراً SPSS٢٣ في تحليل بيانات البحث.

متغيرات البحث:

الشمول المالي: وجرى قياسه بثلاثة مؤشرات هي: عدد الفروع المصرفية لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ (X1)، ودائع القطاع الخاص (X2)، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (X3).

المتغيرات الاقتصادية الكلية: جرى إدخال المتغيرات الآتية[٢]: الناتج المحلي الإجمالي (Y1)، نصيب الفرد من الدخل الوطني (Y2)، إجمالي الاستثمار (Y3).

النتائج والمناقشة

الدراسة النظرية

- أولاً ماهية الشمول المالي

1-1-مفهوم الشمول المالي

يعدّ مصطلح الشمول المالي مصطلحاً جديداً في حقل التنمية المالية (Ajide, 2017)، ظهرت قضية الشمول المالي في تسعينات القرن المنصرم من خلال مجموعة من البحوث المتعلقة بالصعوبات والتحديات التي تواجهها قطاعات المجتمع المختلفة في الوصول إلى "الخدمات المالية" كأدوات الدفع الحديثة والخدمات المصرفية الأخرى، وصولاً إلى الائتمان الاستهلاكي والتأمين (Kempson; Whyley, 1999). حيث ظهر مصطلح "الاستبعاد أو الإقصاء" المالي –مصطلحاً رديفاً للشمول المالي (أبو دية، ٢٠١٦)– أول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة (Leyshon;

[٢] تم الاكتفاء بهذه المتغيرات نظراً لأهميتها من وجهة نظر الباحث، ولاعتقاده بأن لها علاقة بمتغيرات الشمول المالي.

(Thrift, 1995 التي تناولت فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك في وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، حيث أبدى الباحثون قلقهم حيال محدودية الوصول المادي للخدمات المصرفية كنتيجة لأغلاق فرع مصرف كلوسوريس closures في المملكة المتحدة، وعرفوا الاستبعاد المالي على أنه النهج الذي يمنع الفقراء وفئات السكان المحرومة اجتماعياً من الوصول إلى النظام المالي وإلى الخدمات المالية (Leyshon; Thrift, 1995). وعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "شخص لديه حساب في مصرف أو اتحاد ائتماني أو أية مؤسسة مالية أخرى (مثل مؤسسة تعاونية أو مؤسسة تمويل صغير) أو مكتب بريد، ويشمل أيضاً الأفراد الذين يمتلكون بطاقات السحب الآلي" .(Demirguc-Kunt; Klapper, 2012). حيث يقال عن النظام المالي إنه شامل، عندما يكون سهل الوصول إليه وسهل استخدام الخدمات المالية المتوفرة لديه، من قبل جميع المواطنين والأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. وعندها يكون النظام المالي قادراً على تخصيص الموارد المالية بكفاءة واستخدام خدماته بسهولة وبتكلفة معقولة (Sarma; Pais, 2011).

يعرف الباحث الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم بها ضمان وتسهيل وصول جميع أفراد المجتمع وخاصةً الأسر الفقيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية والاستفادة منها بتكلفة معقولة، هذه التكلفة عامل مهم في تحفيز الطبقات الفقيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاندماج والمشاركة في النظام المالي الرسمي، عندها يكون النظام المالي قادراً على تخصيص الموارد المالية بكفاءة وفعالية لأهداف الاقتصاد الكلي والمجتمع".

1-2-أهمية الشمول المالي

يعد الشمول المالي واحداً من أدوات الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي. وفيما يأتي شرح لهذه الأهمية باختصار:

١-**الاقتصاد الجزئي والمجتمع: فهو** على مستوى الاقتصاد الجزئي، يتيح الوصول إلى الائتمان والادخار وخدمات الدفع فرصاً للدخل من خلال عدة قنوات هي: الفرص الاستثمارية الجديدة؛ فالوصول إلى الائتمان والمعلومات من خلال النظام المالي يتيح للأفراد الاستثمار في الأنشطة المدرة بالدخل. إدارة المخاطر؛ الادخار والتأمين والائتمان يتيح للأفراد سلاسة في الاستهلاك، حماية الأصول والدخل من الصدمات والاستثمار في الصحة والتعليم والإسكان. تسهيل تبادل السلع والخدمات؛ يسهّل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، فتساعد خدمات المدفوعات الأفراد على تحويل الأموال والتجارة في السلع والخدمات والحد من تكاليف معاملاتهم. يؤثر التمتع بالخدمات المالية إيجابياً على التشغيل والاستهلاك المنزلي، ويحّفز الاقتصاد المحلّي. يساعد التمتع بخدمات الادخار أصحاب الدخل المحدود وغير المنتظم على التعامل بطريقة أحسن مع الحالات الطارئة وأوقات الذروة في الإنفاق، وبالتالي الحفاظ على مستوى استهلاك أكثر استقراراً مع مرور الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، يعدّ الحصول على التمويل المحرك الرئيس للنمو على مستوى المشاريع الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، وهو عامل مهم جداً اذ يبين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي التي تخلق أكبر عدد من فرص العمل في الاقتصاد. ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم. يمكن القول إن الشمول المالي يساهم في تحسين مستويات المعيشة بشكل عام (Mcconaghy *et al.*, 2015; Swamy, 2014).

٢- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أكدت العديد من الدراسات على أهمية النظام المالي المتطور والشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فالشمول المالي يؤدي إلى زيادة وصول الأشخاص إلى الحسابات المصرفية، وبالتالي جلب مدخراتهم واستثماراتهم إلى النظام المالي الرسمي، وهذا يعني الاستفادة من الأرصدة الجامدة وتوجيهها إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائداً. أيضاً تكمن أهمية النظام المالي الشامل في قدرته على توفير وإتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وهذا ما يعمل على دعم النمو الاقتصادي. كما ترجع أهمية الشمول المالي إلى ما سيوفره من خدمات مالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف (كالدفع عن طريق الهاتف المحمول على سبيل المثال). يؤدي وجود نظام مالي متطور شامل متاح للجميع، إلى زيادة فعالية الوساطة المالية من خلال زيادة عدد الجهات الفاعلة وحجم المعاملات وقيمتها، وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات ويؤثر في معدلات الادخار، وقرارات الاستثمار، والابتكار التكنولوجي، ومعدلات النمو على المدى الطويل وهذا ما يشحذ ويسرع النمو الاقتصادي. والنظام المالي الشامل يعزز استخدام الموارد بكفاءة مما يقلل من تكلفة رأس المال (Mcconaghy *et al.*, 2015; Demirguc-Kunt; Klapper, 2012).، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي في أسواق العمل، فعلى سبيل المثال، إن الوصول للتمويل الماكروي (تمويل المشاريع المتناهية الصغر) يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة ٥٠%. الأنظمة المالية الشاملة تتميز بعدالة في الوصول إلى الخدمات المالية بمعنى أن الوسطاء الماليين في الأنظمة المالية الشاملة توفر التمويل للجميع وخاصة لأولئك الذي لديهم أفكار استثمارية جذابة، بغض النظر عن الأمور الأخرى؛ كَلِمَن تعود ملكية الشركة، أو حجمها أو ربحيتها (Mcconaghy *et al.*, 2015). كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وهذا ما يؤدي إلى توسيع "أتمتة النظام المالي" (الذي سنتكلم فيه لاحقاً). وجد (Cyn-Young; Mercado, 2015) أن متغير نصيب الفرد من الدخل يرتبط بعلاقة إيجابية مع الشمول المالي في دول أسيا النامية. أيضاً وجد (Michael; Sharon ٢٠١٤) أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في نيجيريا خلال المدَّة ١٩٩٢-٢٠٠٧.، حيث فسر الشمول المالي ٨٧% من التغير الحاصل في التنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن زيادة السلف الممنوحة للشركات الصغيرة بمقدار(1.19) يزيد من التنمية الاقتصادية بمقدار درجة مئوية واحدة.

٣- أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل. كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Alim, 2017). كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي (Demirguc-Kunt; Klapper, 2012). إن الاقتصاديات غير المشمولة مالياً تتميز بمعدلات عالية من المعاملات أو المدفوعات النقدية، وبالتالي تواجه مجموعة من العيوب منها:

– انخفاض نسبة المدفوعات الرقمية أو الالكترونية[٣] يحد من فعالية النظام المصرفي (Denecker *et al.*, 2013).

– سيطرة النقدية تسمح بتفشي "اقتصاد الظل"، إن سلبيات اقتصاد الظل كثيرة وذات أبعاد اقتصادية، تنموية واجتماعية كثيرة، فهو لا يخضع لرقابة أجهزة الحكومة ولا يدرج في الناتج المحلي ولا يخضع للضرائب، وهذا ما يؤدي إلى خفض فعالية النظام الضريبي. وبالتالي يمكننا القول إن الشمول المالي يساهم في توسيع القاعدة الضريبية وبالتالي ضبط مشكلة التهرب الضريبي في المجتمع، ويؤدي إلى التقليل من الاقتصاد غير الرسمي أو اقتصاد الظل.

– في هذه الاقتصاديات يقف عدد كبير من المواطنين في صفوف أو طوابير طويلة لدفع فاتورة ما للمكاتب الحكومية مثلاً، وبالتالي فإن تعزيز نظام المدفوعات الرقمية عن طريق المصارف أو بطاقات الدفع المسبق يقلل من الازدحام والوقت ويزيد السرعة في المعاملات، ويقلل من كمية النقود التي تقبع في خزائن الشركات أو "تحت الفراش"، وهذا ما دفع الدول وخاصة الناشئة للتحول إلى النقود الإلكترونية، وأطلقت شعار War on cash، فمثلاً قامت حكومة كوريا الجنوبية بتشجيع استخدام بطاقات الدفع من خلال تخفيض ضريبة القيمة المضافة بمقدار (٢%) على جميع معاملات التجار، و(٢٠%) على إنفاق الأفراد المستخدمين لبطاقات الدفع الإلكترونية (Denecker *et al.*, 2013).

– يساعد الشمول المالي على تحقيق انخفاض ملحوظ في كلفة تنفيذ السياسات الاجتماعية، مثل دفع الإعانات الحكومية. على سبيل المثال، في البرازيل، انخفضت كلفة إدارة برنامج "بولسا فاميليا" (المنح العائلية) بأكثر من ٨٠ % بعد العمل بنظام البطاقات المدفوعة مسبقاً ودفع عدد من المنح مع بعضها (Mcconaghy *et al.*, 2015).

٤– تخفيض مستويات الفقر: إن الاستبعاد المالي يؤدي إلى ضياع الفرص للنمو، وإعاقة تقدم البلد وتخلفه، وزيادة مستويات الفقر. ففي ظل غياب نظم مالية شاملة، تظهر مصيدة أو مصيبة الفقر، فبدون أنظمة مالية شاملة يكون الأفراد مضطرين إلى الاعتماد على مدخراتهم المحدودة الخاصة للاستثمار سواء للتعليم أو لفتح مشاريعهم الخاصة. أيضاً الشركات تضطر إلى الاعتماد على أرباحها المحدودة للسعي وراء فرص النمو، وهذا ما يؤدي إلى الفقر وانخفاض مستوى التنمية المالية. أيضاً يضطر الفقراء غير القادرين على الوصول للخدمات من المؤسسات المالية الرسمية إلى الاعتماد على آليات غير رسمية (المرابين مثلاً) للحصول على الائتمان بمعدلات فائدة مرتفعة، بضمانات مثل مدخراتهم من الذهب أو الأراضي الزراعية، الماشية أو رهن الأصول، لحماية أنفسهم من المخاطر التي تحدق بهم مثل عدم انتظام التدفقات النقدية، والدخل الموسمي والاحتياجات غير المخطط لها مثل المرض. فالسماح بالوصول لمنتجات متنوعة من الخدمات المالية بتكلفة منخفضة أو بدون ثمن، تمكن الفقراء والفئات المحرومة من المحافظة على استمرار مشاريعهم الصغيرة، وتحقيق دخل مستمر يحسن سبل العيش الكريم، وأن يصبحوا فاعلين في الحياة الاقتصادية، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية، بما يحقق الاستقرار المالي والاجتماعي لهم، وهذا كله يؤثر إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة. في سياق أوسع، فإن الشمول المالي يساهم في النمو الاقتصادي من خلال خلق قيمة مضافة عن طريق الأعمال الصغيرة، ويترتب على هذا تأثيرات إيجابية أخرى في مجال التنمية البشرية مثل الصحة والتغذية والتعليم والحد من ظاهرة الفقر والتوزيع غير العادل للدخل (الحميدي، 2015). وهكذا، شهدت البلدان الأكثر تطوراً على مستوى الشمول المالي انخفاضاً أسرع في نسبة عدد الفقراء، وفي نهاية المطاف تحسناً في عدالة توزيع الدخل. وجد (Anwar, 2016) أن

[٣] يقصد بالمدفوعات الرقمية المدفوعات التي تتم عن طريق بطاقات الخصم أو الائتمان وأجهزة الصراف الآلي، والمعاملات التي تتم عن طريق الإنترنت والهواتف المحمولة وتعدّ جزءا من الشمول المالي (Alim, 2017).

زيادة الشمول المالي بمقدار درجة مئوية واحدة سيحد من الفقر بنسبة (٨.١٧%) في إندونيسيا. أيضاً أشار (Burgess; Pande, 2005) إلى أن سياسة المصرف المركزي الهندي في التوسع في فتح فروع في المناطق الريفية والاشتراط على البنوك التجارية أن تخصص ٤٠% من قروضها للقطاعات الزراعية والصناعية المتناهية في الصغر، فسر حوالي ١٤-١٧% من انخفاض نسبة الفقراء في تلك المناطق، وأن زيادة الشمول المالي مقاساً بعدد الفروع المصرفية الريفية بمقدار درجة واحدة خفضت الفقر في المناطق الريفية بنحو (٠.٧٧%) سنوياً بعد عام ١٩٩٠.

٥- **تعزيز استقرار النظام المالي:** أشارت الدراسات إلى أن النظام المالي الشامل يتميز بقاعدة ودائع مصرفية مستقرة وأكثر تنوعاً، وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر تأثيراً إيجابياً في أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام. وللتوضيح فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائداً (الحميدي، 2015).

3-1-قياس الشمول المالي

برغم التوافق على جوهر مفهوم "الشمول المالي" إلا أنه لا توجد طريقة شاملة قياسية موحدة لقياسه. يظهر هذا بوضوح من اختلاف مقاييس الشمول المالي بين الدراسات في حقل التنمية المالية والشمول المالي (Cyn- Young; Mercado, 2015). ففي الدول التي لديها إحصائيات للقطاع العائلي يُستخدم عدد السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية الرسمية، وقياس وصلوها أو استخدامها للخدمات المالية، وهذه الطريقة أكثر دقة من الناحية المفاهيمية. ولكن يعاب على هذه الطريقة بأن عدد الدول التي تغطي بيانات أسرية عن استخدام الخدمات المالية تبقى متواضعة. أما في الدول التي لا تتوفر فيها مثل هذه المسوحات، فيتم استخدام مجموعة من المعلومات عن مدى انتشار النظام المالي في الدولة، واستخدام تلك المؤشرات للمقارنة بين الدول (Honohan, 2008). نذكر منها المقاييس الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عدد كبير من الباحثين:١- الانتشار الجغرافي (Geographic Penetration): ويقاس عادة بعدد الفروع المصرفية أو أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم مربع. ٢- الانتشار الديموغرافي (Demographic Penetration): ويقاس بعدد الفروع المصرفية أو أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ.٣- انتشار استخدام الخدمات المصرفية: ويقاس بجملة من المؤشرات نذكر منها على سبيل المثال: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، كمية ودائع القطاع الخاص، نسبة العملاء الذين يستقبلون حوالات مالية محلية أو دولية، عدد الشيكات لكل مائة ألف من السكان البالغين، نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين...الخ.

الدراسة العملية

يوضح الجدول الآتي البيانات التي اعتمد عليها الباحث في البحث

الجدول (١) بيانات البحث

السنة	عدد الفروع المصرفية	عدد السكان البالغين	عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ (من إعداد الباحث) X1	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (بملايين	ودائع القطاع الخاص (بملايين الليرات)	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الليرات)	نصيب الفرد من الدخل الوطني (بالألف	إجمالي الاستثمار (بملايين الليرات) Y3
200	270	9131344	2.95684824	62902	80998	84144	5053.69	43564.0
200	270	9351161	2.88734182	66102	92416	254579	14815.7	96809.0
200	265	9651727	2.74562256	71559	45302	509971	28758.3	158703.
200	272	9971208	2.72785403	97400	73128	879387	48053.9	217402
200	282	1025582	2.74965559	135021	106607	124439	69437.9	255767
200	301	1050924	2.86414560	210009	175982	154206	83382.0	288193
200	321	1088730	2.94838817	254750	572183	181403	95045.1	308669
200	348	1138180	3.05751053	305524	680081	212009	107635.	283099
200	391	1191407	3.28183289	390112	787140	259273	127551.	266488
200	443	1212590	3.65333683	496019	915098	235370	112198.	297100
201	501	1240521	4.03862402	622023	1066252	266181	122953.	337422
201	531	1258525	4.21922263	674937	826928	331637	135340.	381394
201	541	1292497	4.18569484	404962.	446541.	314524	124821.	185935
201	544	1300433	4.18322031	222729.	156289.	306909	119243.	59203
201	546	1323564	4.12522393	245002.	203176.	342959	239848.	59989
201	544	1346472	4.04018611	294002.	233652.	425175	283601.	93597
201	547	1393556	3.92520884	382203.	327113.	504622	378703.	196164

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على موقع مصرف سورية المركزي، المكتب المركزي للإحصاء.

سنقوم بدايةً بدراسة الارتباط القانوني بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الشمول المالي لاختبار الفرضية الصفرية في مقابل الفرضية البديلة الآتية:

- الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار) وبين مؤشرات الشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص) في سورية.
- الفرضية البديلة: توجد علاقة معنوية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، وإجمالي الاستثمار) وبين مؤشرات الشمول المالي (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص) في سورية.

لا بد من الإشارة إلى وجود شرطين لتطبيق الارتباط القانوني أولهما أن يكون الارتباط بين كل مجموعة من المتغيرات (المستقلة والتابعة) معنوياً، وألا يكون هذا الارتباط أكبر من (٠.٩٥) وذلك للحفاظ على جودة العلاقة الارتباطية القانونية.

أولا: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الكلية:

الجدول(٢):Correlations

		الناتج المحلي	نصيب الفرد من الدخل	اجمالي
الناتج المحلي الاجمالي	Pearson	1	٠.929**	٠. 764
	Sig. (2-		٠.000	٠.007
	N	17	17	17
نصيب الفرد من الدخل الوطني	Pearson	٠.929**	1	-٠.670-
	Sig. (2-	٠.000		٠.007
	N	17	17	17
اجمالي الاستثمار	Pearson	٠. 764	-٠.670-	1
	Sig. (2-	٠.007	٠.007	
	N	17	17	17

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات الكلية معنوية، حيث p-value أقل من ٠.٠٥ وجميع القيم لم تتجاوز (٠.٩٥)، وبالتالي لا داعي لحذف أي منها، ويمكن إبقائها في النموذج.

ثانياً: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الخاصة بالشمول المالي:

الجدول(٣):Correlations

Correlations				
		عدد الفروع لكل	الائتمان الممنوح	ودائع القطاع
عدد الفروع لكل 100000 فرد بالغ	Pearson	1	٠.696	٠.395
	Sig. (2-tailed)		٠.002	٠.011
	N	17	17	17
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	Pearson	0.696**	1	٠.884
	Sig. (2-tailed)	٠.002		٠.000
	N	17	17	17
ودائع القطاع الخاص	Pearson	٠.395	٠.884	1
	Sig. (2-tailed)	٠.011	٠.000	
	N	17	17	17

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الشمول المالي معنوية، حيث p-value أقل من ٠.٠٥، ولم تتجاوز ٠.٩٥ وبالتالي لا داعي لحذف أي منها، ويمكن إبقائها في النموذج.

ثالثاً: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الشمول المالي والمتغيرات الكلية:

الجدول(٤): المصفوفة الارتباطية R_{xy}

Correlations				
		الناتج المحلي	نصيب الفرد من	اجمالي
عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠	Pearson Correlation	.834**	.656**	-.671
	Sig. (2-tailed)	.000	.004	.007
	N	17	17	17
الائتمان الممنوح للقطاع	Pearson Correlation	.638**	.416	.632**
	Sig. (2-tailed)	.006	.047	.006
	N	17	17	17
ودائع القطاع الخاص	Pearson Correlation	.354	.٤49	.724**
	Sig. (2-tailed)	.016	.039	.001
	N	17	17	17

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

من الجدول السابق نلاحظ أن أغلب معاملات الارتباط بين المتغيرات الخاصة بالشمول المالي والمتغيرات الكلية متوسطة الشدة وتراوحت بين ٠.٣٥٤ و ٠.٨٣٤. وفيما يأتي مصفوفة الارتباط R_{yx}.

الجدول (٥): مصفوفة الارتباط Ry_x

	عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠ فرد			الائتمان الممنوح للقطاع الخاص			ودائع القطاع الخاص		
	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	N	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	N	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	N
الناتج المحلي الاجمالي	.834**	0	17	.638**	0.006	17	0.354	0.016	17
نصيب الفرد من الدخل الوطني	.656**	0.004	17	0.416	0.047	17	0.449	0.039	17
اجمالي الاستثمار	-0.671	0.007	17	.632**	0.006	17	.724**	0.001	17

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

يبين الجدول السابق العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمتغيرات الخاصة بالشمول المالي.

رابعاً: اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة والتابعة: للتأكد من التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة والتابعة: قمنا بإجراء اختبار Kolmogorov–Smirnov فنجد النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول(٦): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test			
	N	Test Statistic	Asymp. Sig. (2-tailed)
عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ	17	٠.209	٠.057[c]
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	17	٠.115	٠.200[c,d]
ودائع القطاع الخاص	17	٠.216	٠.053[c]
الناتج المحلي الاجمالي	17	٠.083	٠.200[c,d]
نصيب الفرد من الدخل الوطني	17	٠.274	٠.001[c]
اجمالي الاستثمار	17	٠.145	٠.200[c,d]

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة (sig) لأغلب المتغيرات أكبر من (٠.٠٥) وهذا يدل على أن أغلب المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي أو تقترب منه.

خامساً- استخراج النموذج القانوني:

نفترض في هذه الفقرة أن المتغيرات الخاصة بالشمول المالي تؤثر على المتغيرات الكلية الاقتصادية التابعة من خلال نموذج قانوني يتألف من مركبين أحدهما خاص بمتغيرات الشمول المالي D يتألف من تركيبة المتغيرات X والثاني خاص بالمتغيرات الكلية الاقتصادية E يتألف من تركيبة المتغيرات Y ويكون النموذج المقترح كما يأتي:

$$E = b_1 y_1 + b_2 y_2 + b_3 y_3 + ... + b_m y_m$$

$$D = a_1 x_1 + a_2 x_2 + a_3 x_3 + ... + a_n x_n$$

حيث x1 عدد الفروع المصرفية، x2 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، x3 ودائع القطاع الخاص. y1 الناتج المحلي الإجمالي، y2 حصة الفرد من الدخل الوطني، y3 إجمالي الاستثمار.

سيتم تقدير معلمات النموذج بجعل الارتباط بين المركبين السابقين أكبر ما يمكن.

الجدول(٧): اختبار معنوية الارتباط القانوني

Canonical Correlations							
	Correlation	Variability	Wilks Statistic	F	Num D.F	Denom D.F.	Sig.
1	.975	18.863	.008	18.911	9.000	26.922	.000
2	.912	4.969	.156	9.180	4.000	24.000	.000
3	.260	.072	.933	.939	1.000	13.000	.350

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة Wilks Statistic المقابلة للمركب الأول والثاني للعلاقة بين المتغيرات الخاصة بالشمول المالي D والمتغيرات الكلية الاقتصادية E دالة إحصائياً، حيث إن قيمة sig أصغر من ٠.٠٥، بينما المركب الثالث المقترح غير دالة إحصائياً لذلك نستغني عنه. كما نلاحظ أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu للمركب القانوني الأول أكبر من قيمة الجذر الكامن للمركب القانوني الثاني. وبالتالي نعتبر أن المركب الأول أكثر تمثيلاً للعلاقة المتبادلة بين متغيرات الشمول المالي والمتغيرات الكلية؛ وسنقوم باختياره كنموذج مقترح وتقييم نتائجه.

وبالتالي نرفض فرضية العدم الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تقول" يوجد أثر معنوي للمتغيرات الخاصة بالشمول المالي على المتغيرات الكلية في سورية".

كما نرفض فرضية العدم الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول" يوجد أثر معنوي للمتغيرات الخاصة بالمتغيرات الكلية على المتغيرات الخاصة بالشمول المالي في سورية".

ولحساب النموذج الرياضي للمركبات القانونية الثلاثة، نقوم بحساب الأمثال المعيارية باستخدام برنامج SPSS23 وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (٨) أوزان شبكة الارتباط القانوني

Set 1 Standardized Canonical Correlation			
Variable	1	2	3
x1	1.511	0.202	1.036
x2	−1.596−	1.050	−3.073−
x3	.380	−.249−	2.792

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

Set 2 Standardized Canonical :Correlation			
Variable	1	2	3
y1	1.136	1.718	2.044
y2	−0.727−	−0.990−	−2.627−
y3	−0.991−	.319	−0.288−

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

من الجدولين السابقين نجد أن النموذج المعياري للمركب الأول:

$$D = (1.511)X1 - (1.596)X2 + (0.380)X3$$

$$E = (1.136)Y1 - (0.727)Y2 + (0.991)Y3$$

عند دراسة المركب القانوني المستقل لمتغيرات الشمول المالي D نجد أن:

- إن عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ له تأثير إيجابي في المتغير القانوني الخاص به فعندما يزداد بمقدار انحراف معياري واحد يزداد المركب القانوني بمقدار (١.٥١١).
- إن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص له تأثير سلبي في المتغير القانوني؛ فعندما يزداد بمقدار انحراف معياري واحد ينقص المركب القانوني بمقدار (١.٥٩٦).

- إن ودائع القطاع الخاص له تأثير إيجابي في المتغير القانوني؛ فعندما يزداد بمقدار انحراف معياري واحد يزداد المركب القانوني بمقدار (٠.٣٨٠).

عند دراسة المركب القانوني للمتغيرات التابعة E تبين ما يأتي:

- إن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي في المتغير القانوني الخاص به؛ فعندما يزداد بمقدار انحراف معياري واحد يزداد المركب القانوني بمقدار (١.١٣٦).
- ان نصيب الفرد من الدخل الوطني له تأثير سلبي في المتغير القانوني؛ فعندما يزداد بمقدار انحراف معياري واحد ينقص المركب القانوني بمقدار (٠.٧٢٧).
- إن إجمالي الاستثمار له تأثير إيجابي في المتغير القانوني؛ فعندما يزداد بمقدار انحراف معياري واحد يزداد المركب القانوني بمقدار (٠.٩٩١).

سادساً- دراسة التحميلات المباشرة: لحساب هذه التحميلات تُحسب معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة مع المركبات القانونية.

- معاملات ارتباط المتغيرات الخاصة بالشمول المالي مع المركبات القانونية الخاصة بمتغيرات الشمول المالي (D1,D2):

الجدول(٩):Set 1 Canonical Loadings

Variable	D1	D2
x1	٠.550	0.835٠
x2	-.209-	٠.971
x3	-.434-	0.759

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين المتغيرات الخاصة بالشمول المالي وكل مركب من المركبات القانونية الثلاثة الخاصة بالمتغيرات نفسها (D1,D2,) وعند دراسة هذه التحميلات وجدنا:

- المركب القانوني الأول: يرتبط بمتغير عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ بعلاقة طردية مقبولة حيث إن معامل الارتباط (٠.٥٥٠) وهو أقوى معامل ارتباط بين المتغيرات المدروسة، بينما أضعف معامل ارتباط مع متغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (-٠.٢٠٩).
- المركب القانوني الثاني: يرتبط بمتغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بعلاقة طردية قوية جداً حيث إن معامل الارتباط (٠.٩٧١) وهو أقوى معامل ارتباط بين المتغيرات المدروسة، بينما أضعف معامل ارتباط مع متغير ودائع القطاع الخاص (٠.٧٥٩).
- معاملات ارتباط المتغيرات الكلية مع المركبات القانونية الخاصة بها (E1,E2):

الجدول(١٠):Set 2 Canonical Loadings

Variable	E1	E2
y1	.386	.823
y2	.394	.584
y3	-.856-	.515

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

- المركب القانوني الأول: يرتبط بمتغير إجمالي الاستثمار بعلاقة عكسية قوية حيث إن معامل الارتباط (٠.٨٥٦) وهو أقوى معامل ارتباط بين المتغيرات الكلية، بينما أضعف معامل ارتباط مع متغير نصيب الفرد من الدخل الوطني (٠.٣٩٤).
- المركب القانوني الثاني: يرتبط بمتغير الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية قوية حيث إن معامل الارتباط (٠.٨٢٣) وهو أقوى معامل ارتباط بين المتغيرات الكلية، بينما أضعف معامل ارتباط مع متغير إجمالي الاستثمار (٠.٥١٥).

سابعاً-دراسة التحميلات العابرة:

تبين التحميلات العابرة العلاقة التبادلية بين الشمول المالي والمتغيرات الكلية. لدراسة هذه التحميلات نقوم بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرات الخاصة بالشمول المالي والمركبات القانونية للمتغيرات الكلية، ومعاملات الارتباط بين المتغيرات الكلية والمركبات القانونية للمتغيرات الخاصة بالشمول المالي.

- معاملات ارتباط المتغيرات الخاصة بالشمول المالي مع المركبات القانونية الخاصة بالمتغيرات الكلية: حيث يبين الجدول الآتي الارتباط بين المتغيرات الكلية والمركبات القانونية الخاصة بمتغيرات الشمول المالي حيث نجد:

الجدول(١١):Set 1 Cross Loadings

Variable	E1	E2
x1	٠.536	0.762
x2	-.203-	.886
x3	-.423-	.693

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

- نلاحظ أن أشد المتغيرات الخاصة بالشمول المالي تأثيراً بالمركب الخاص بالمتغيرات الكلية E1 هو متغير عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ حيث يرتبط مع هذا المركب بعلاقة طردية مقبولة فقد بلغ معامل الارتباط (٠.٥٣٦).
- أشد المتغيرات الخاصة بالشمول المالي تأثيرا بالمركب E2 هو متغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حيث يرتبط مع هذا المركب بعلاقة طردية مقبولة فقد بلغ معامل الارتباط (٠.٨٨٦).
- معاملات ارتباط المتغيرات الكلية مع المركبات القانونية الخاصة بمتغيرات الشمول المالي:

بينما يبين الجدول الآتي الارتباط بين المتغيرات الكلية والمركبات القانونية الخاصة بمتغيرات الشمول المالي حيث نجد:

الجدول(١٢):Set 2 Cross Loadings

Variable	D1	D2
y1	٠.376	٠.751
y2	٠.384	٠.533
y3	-٠.834-	٠.470

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

- أشد المتغيرات الكلية تأثيراً بالمركب D1 هو متغير الاستثمار حيث يرتبط مع هذا المركب بعلاقة عكسية قوية فقد بلغ معامل الارتباط (-٠.٨٣٤). ويرتبط مع متغير الناتج المحلي الإجمالي بارتباط طردي حيث

بلغ معامل الارتباط ٠.٣٧٦ وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الشمول المالي. ويرتبط متغير حصة الفرد من الدخل الوطني بعلاقة طردية ضعيفة مع الشمول المالي حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٣٨٤. وهذا يعني أن ازدياد نصيب الفرد من الدخل الوطني سيؤدي إلى زيادة في الشمول المالي.

- أشد المتغيرات الكلية تأثيرا بالمركب D2 هو متغير الناتج المحلي الإجمالي حيث يرتبط مع هذا المركب بعلاقة طردية فقد بلغ معامل الارتباط (٠.٧٥١).

ثامناً- تقييم النماذج القانونية من خلال التحميلات المباشرة و التحميلات العابرة:

يتم تقييم النماذج القانونية بحسب الأزواج القانونية، وتستخدم لذلك معاملات التحديد المباشرة والعابرة ويتم الحصول على ما يأتي:

أ- الكفاءة المباشرة: الكفاءة المباشرة لمركب قانوني عبارة عن متوسط معاملات التحديد بين المتغير والمركب الخاص به.

ب- الكفاءة العابرة: الكفاءة العابرة لمركب قانوني عبارة عن متوسط معاملات التحديد بين المركب القانوني والمتغيرات المقابلة. بعد إجراء الحسابات توصلنا إلى الجدول الآتي:

الجدول(١٣)

Proportion of Variance Explained				
Canonical	الكفاءة المباشرة بحسب	الكفاءة العابرة	الكفاءة المباشرة	الكفاءة العابرة
1	٠.178	٠.169	٠.346	٠.328
2	٠.739	٠.615	٠.428	٠.356
3	٠.083	٠.006	٠.226	٠.015

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

الزوج الأول من المركبات القانونية(E1,D1):

- الكفاءة المباشرة للمركب القانوني D1 بلغت ٠.١٧٨ وهي تعبر عن متوسط معاملات التحديد بين المتغيرات والمركب القانوني الخاص به، أي أن ١٧.٨% من التغيرات في المركب D1 الخاص بالشمول المالي يعود إلى التغير في المتغيرات الخاصة بالشمول المالي ضمن هذا المركب.
- بلغت الكفاءة المباشرة للمركب القانوني E1 ٠.٣٤٦؛ أي أن ٣٤.٦% من التغيرات في المركب E1 يعود إلى التغير في المتغيرات الكلية ضمن هذا المركب.

بلغت الكفاءة العابرة للمركب القانوني D1 ٠.١٦٩ أي أن ١٦.٩% من التغيرات في المركب E1 يعود إلى التغير في المتغيرات الخاصة بالشمول المالي ضمن هذا المركب.

- الكفاءة العابرة للمركب القانوني E1 بلغت ٠.٣٢٨ أي أن ٣٢.٨% من التغيرات في المركب D1 يعود إلى التغير في المتغيرات الكلية ضمن هذا المركب.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- يوجد أثر معنوي للمتغيرات الخاصة بالشمول المالي على المتغيرات الكلية في سورية.فزيادة ودائع وائتمان القطاع الخاص وفتح فروع مصرفية يؤدي الى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي المدروسة بشكل عام.

- يوجد أثر معنوي للمتغيرات الخاصة بالمتغيرات الكلية المدروسة على المتغيرات الخاصة بالشمول المالي في سورية، بمعنى أن التأثيرات بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي باتجاهين، وهي علاقات متبادلة وليست علاقات من جهة واحدة.
- يرتبط متغير عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ بعلاقة طردية مع المركب القانوني الخاص بمتغيرات الشمول المالي. فعندما يزداد متغير عدد الفروع المصرفية بمقدار انحراف معياري واحد يزداد الشمول المالي بمقدار (١.٥١١). وهذا يعني أن افتتاح فرع مصرفي جديد يحفز السكان على استخدام الخدمات المصرفية كالائتمان والودائع.
- إن أشد المتغيرات الكلية تأثيراً في المركب الخاص بالشمول المالي، هو متغير الاستثمار حيث يرتبط مع هذا المركب بعلاقة قوية فقد بلغ معامل الارتباط (٠.٨٣٤-).
- يرتبط متغير الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية بالمركب D1 الخاص بالشمول المالي حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٣٧٦؛ وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الشمول المالي.
- يرتبط متغير حصة الفرد من الدخل الوطني بعلاقة طردية مع الشمول المالي حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٣٨٤. وهذا يعني أن ازدياد نصيب الفرد من الدخل الوطني سيؤدي إلى زيادة في الشمول المالي في شكل ودائع وائتمان وانتشار مصرفي.
- إن أشد المتغيرات الخاصة بالشمول المالي تأثيراً في المركب الخاص بالمتغيرات الكلية هو متغير عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠٠ فرد بالغ حيث يرتبط مع هذا المركب بعلاقة طردية قوية؛ فقد بلغ معامل الارتباط (٠.٥٣٦). وبالتالي فإن زيادة عدد الفروع سيؤدي الى زيادة في مؤشرات الاقتصاد الكلية.

التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نوصي بما يأتي:

- العمل على فتح عدد أكبر من الفروع المصرفية لتغطية عدد أكبر من السكان بسبب الأثر الإيجابي لهذا المؤشر على الشمول المالي. وأيضاً على المتغيرات الكلية.
- لزيادة الشمول المالي لابد من تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى رفع حصة الفرد من الدخل الوطني.
- العمل على تحفيز ودائع القطاع الخاص لما لها من أثر إيجابي على المتغيرات الكلية الاقتصادية إما برفع سعر الفائدة عليها، وإما بتخفيض تكلفة فتح حساب مصرفي من حيث الوقت والجهد والأوراق المطلوبة.
- العمل على تغيير هيكل الاستثمار والذي يقوم في قسمه الأكبر على الاستثمار العائلي وزيادة اعتماده على القطاع المصرفي من خلال قيام القطاع المصرفي بتوفير التسهيلات الائتمانية بجودة أفضل وعلى قاعدة شعبية أكثر.

المراجع:

المراجع العربية:

أبودية، ماجد محمود محمد (٢٠١٦). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر – غزة.

الحميدي، عبد الرحمن بن عبدالله (٢٠١٥). **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

نورين، مجدي الأمين (٢٠١٥). *الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول*. مجلة المصرفي، تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، **العدد السابع والسبعون**،٤-١٢.

المراجع الأجنبية:

Ajide, Kazeem B (2017). *Determinants of Financial Inclusion in Sub-Saharan Africa Countries: Does Institutional Infrastructure Matter?*. CBN Journal of Applied Statistics, **Vol. 8 No. 2**, 69-89.

Alim, Maherali (2017). **Financial Inclusion, Digital Payments and Their Impact on Income and Tax Revenue Around the World**. Master's thesis, Harvard Extension School.

Anwar, Anas Iswanto (2016). *The Role of Financial Inclusion to Poverty Reduction in Indonesia*. IOSR Journal of Business and Management, **Vol. 18, No. 6,** 37-39.

Burgess, Robin; pande, rohini (2005). *Do Rural Banks Matter? Evidence from the Indian Social Banking Experiment*. The American Economic Review, **Vol. 95, No. 3**, 780-795.

Demirguc-Kunt, Asli; Klapper, Leora (2012). **Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database**. Policy Research Working Paper **6025**, The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team.

Denecker, Olivier; Istace, Florent; Niederkorn, Marc (2013). **Forging a Path to Payment Digitization**. McKinsey on Payments.

Ene, Emeka E; Inemesit, Udom A (2015). *Impact of Microfinancein Promoting Financial Inclusion in Nigeria*. Journal of Business Theory and Practice, **Vol**. 3, **No**. 2, 139- 158.

Honohan, Patrick (2008). *Cross-country variation in household access to financial services*. Journal of Banking & Finance, **Vol. 32, No. 11**, 2493-2500.

Jha, Madhur; Amerasinghe, Samantha; Calverley, John (2014). **Financial Inclusion: Reaching the unbanked**. Global Research, Special Report, All rights reserved. Standard Chartered Bank.

Lenka1, Sanjaya Kumar; Bairwa1, Arun Kumar (2016). *Does Financial Inclusion Affect Monetary Policy in SAARC Countries?* Cogent Economics & Finance, **Vol. 4, No. 1**, Retrieved from: http://dx.doi.org/10.1080/23322039.2015.1127011.

Leyshon, Andrew; Thrift Nigel (1995) *Geographies of Financial Exclusion: Financial Abandonment in Britain and the United State*s. Transactions of the Institute of British Geographers, **Vol. 20, No. 3**, 312-341.

Mcconaghy, Peter; Chehade, Nadine Gabriel; Negre, Alice (2015). **financial inclusion in Tunisia - low-income households and micro-enterprises.** Working paper. 96222. The World Bank Group.

Michael, Oyewo Babajide; Sharon, Oyewole Oyedayo (2014). *Financial System, Financial Inclusion and Economic development in Nigeria*. International Journal of Management Sciences, **Vol. 2, No. 3**, 139-148.

Park, Cyn- Young; Mercado, Rogelio (2015). **Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia**. Asian Development Bank, Economics Working Paper Series, **No. 426.**

Pearce, Douglas (2011). **Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendations**. Policy Research Working Papers, The World Bank.

Sahu, Kabita Kumari (2013). *Commercial Banks, Financial Inclusion and Economic Growth in India.* International Journal of Business and Management Invention, **Vol. 2, No. 5,** 01-06.

Sarma, Mandira; Pais, Jesim (2011). *Financial Inclusion and Development*. Journal of International Development, **Vol. 23**, **No.5,** 613-628**.**

Swamy, Vighneswara (2014). *Financial inclusion, gender dimension, and economic impact on poor households*. World Development. **Vol. 56**, 1–15.